

## تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٥ (٢٠١٣)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار وعن الحالة في ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال.

٢ - ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي استجدت بخصوص تلك المسائل منذ صدور تقرير المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/2013/623) وحتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ويستند التقييم والملاحظات الواردة في التقرير إلى المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وفقاً للفقرة ٢٩ من القرار ٢١٢٥ (٢٠١٣). ووردت المعلومات من كل من: أستراليا، وإيطاليا، وبنما، وتركيا، وجورجيا، والدانمرك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان، وكذلك من الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وأُجريت أيضاً مشاورات مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

### ثانياً - التطورات الرئيسية المتعلقة بالقرصنة قبالة ساحل الصومال

٣ - لا تزال القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال يشكّلان تهديداً رئيسياً للنقل البحري، على الرغم من أنه لم يقع أي حادث من حوادث اختطاف السفن التجارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان عدد الحوادث التي أبلغت بها المنظمة البحرية الدولية ١٣ حادثاً في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٤ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٣،



ولكن تقارير موثوقة تفيد بأن السفن لا تزال تشكل هدفا للقراصنة الصوماليين. فقد أُبلغ عن وقوع نحو ٢٠ حادثاً من حوادث الهجوم أو الشروع في الهجوم من قِبَل قراصنة صوماليين في عام ٢٠١٣. وهذا يمثل انخفاضاً كبيراً في عدد الحوادث حين يقارن بعدد السفن التي تعرضت لاعتداء في عام ٢٠١٢ والذي بلغ ٧٥ سفينة وبعدها السفن التي استهدفها القراصنة الصوماليون في عام ٢٠١١ والذي بلغ ٢٣٧ سفينة. وفي معظم الحالات نجحت السفن - عن طريق اليقظة والوعي بالأوضاع والرد الحازم وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية للحماية من أعمال القرصنة المنطلقة من الصومال - في منع صعود المهاجمين على متن السفينة. ذلك أنّ جماعات القراصنة تقوم أولاً باختبار دفاعات السفينة من أجل تحديد السفن الضعيفة، التي يكون العديد منها سفن صيد ومراكب شراعية. وقد انقضى أكثر من عامين منذ أن اختطف قراصنة صوماليون سفينة تجارية كبيرة واحتجزوها للحصول على فدية. ولغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كان ٣٧ بحارا لا يزالون محتجزين رهائن لدى قراصنة صوماليين.

٤ - ووفقاً "للتقرير العالمي المتعلق بالقرصنة البحرية"، الذي يعده البرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتلية التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، فإن متوسط المسافة التي يُبلغ فيها عن هجوم لأقرب ساحل في غرب المحيط الهندي قد انخفض مما يقرب من ٤٠٠ كيلومتر في عام ٢٠١٠ إلى أقل من ٥٠ كيلومتراً في عام ٢٠١٣، مما يشير إلى انخفاض كبير في نصف قطر دائرة أنشطة القراصنة الناجحة. وأشار التقرير أيضاً إلى أن الحوادث التي تنطوي على استخدام قنابل صاروخية ومدفعية ثقيلة نسبياً لصدّ القراصنة، قد انخفض عددها من ٤٣ حادثاً في عام ٢٠١١ إلى ٣ حوادث في عام ٢٠١٣.

٥ - وقد حقق المجتمع الدولي نجاحاً كبيراً في جهوده لمكافحة القرصنة الصومالية بفضل التعاون الوثيق بين الدول والمناطق والمنظمات وقطاع النقل البحري والقطاع الخاص والمؤسسات الفكرية والمجتمع المدني، وفيما بين كل منها. فقد أسفر هذا التعاون عن وضع وتنفيذ حلول عملية بشأن التنسيق البحري والتنفيذي، والمسائل القانونية والقضائية، وتدابير الحماية الذاتية لقطاع النقل البحري، والدبلوماسية العامة، وإحباط القرصنة غير المشروعة قبالة سواحل الصومال. وألقي القبض على أحد أقطاب القرصنة الصومالية، وهو محمد عبدي حسن، المعروف باسم "أفويني"، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في بروكسل. وألقي القبض على محمد عرفانجي، وهو زعيم آخر من زعماء القراصنة، في آب/أغسطس ٢٠١٤ في مقديشو بتهمة حيازة أسلحة بصورة غير مشروعة واتهامات أخرى مرتبطة بالقرصنة. ويشكّل النجاح في محاكمة القراصنة المشتبه فيهم وسجن المدانين منهم رسالة قوية إلى الجناة ومن يساندوهم بأنه لن يمكنهم الإفلات من العقاب.

٦ - كما أن تطبيق تدابير الحماية الذاتية، بما في ذلك الاستعانة بأفراد أمن مسلحين يجري التعاقد معهم من شركات خاصة للخدمة على متن السفن، وكذلك نشر مفاوز لحماية السفن، إلى جانب زيادة الوعي بالأوضاع السائدة والتدريب ومناورات المرافعة، واستخدام السفن التجارية لممرات بحرية آمنة، كل ذلك قد يكون له دور أيضا في إثناء القراصنة عن مهاجمة السفن. وقدّرت منظمة "محيطات بلا قرصنة"، وهي منظمة غير حكومية، أنه أنفق مبلغ ٣,٢ بلايين دولار في عام ٢٠١٣ على مكافحة القرصنة، وأن المجتمع الدولي أنفق نحو ١٣٩ مليون دولار مقابل كل هجوم.

٧ - وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، قُتل اثنان من خبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهما كليمنت غوريسين وسيمون ديفيز، في مطار غالكايو في بونتلاندا بالصومال، بينما كانا في مهمّة ذات صلة بتعقب التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من القرصنة. وقد أدتُ بأقوى العبارات عملية القتل الوحشية التي راح ضحيتها هذان الخبيران، وأُعربتُ عن أحرّ تعازيٍّ لأُسرتيهما وأصدقائيهما وزملائيهما. ويوجد اثنان من المشتبه في ارتكابهم هذا الهجوم رهن الاحتجاز في سجن بُني في إطار برنامج مكافحة الجريمة البحرية التابع للمكتب. وواصلت الأمم المتحدة دعمها لشعب الصومال وحكومة الصومال الاتحادية في جهودهما الرامية إلى تعزيز السلام والأمن وسيادة القانون. وأُعرب عن إدانة قوية أيضا رئيسُ فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، وحكومتا فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

### ثالثا - الإفراج عن الرهائن وجهود الدعم

٨ - نظرا لانخفاض عدد هجمات القراصنة طوال العامين الماضيين، انخفض عدد السفن المحتجزة والرهائن. وعلى الرغم من ذلك، فما زالت جماعات القراصنة تحتجز ٣٧ بحارا من إندونيسيا وتايلند والصين والفلبين وفيت نام وكمبوديا والهند رهائن على البر منذ عام ٢٠١٠، وقد توفي أحد البحارة في الأسر في عام ٢٠١٤. وهؤلاء الرهائن هم من ثلاث سفن: السفينة التجارية أسفالت فنتشر (Asphalt Venture)، وسفينة الصيد برانتالاي ١٢ (Prantalay 12)، وسفينة الصيد ناهام ٣ (Naham 3). وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أسفرت عملية "أطلنطا" التي شنتها القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي، مع الدعم البحري من اليابان والقوات البحرية المشتركة، عن تحرير طاقم مركب شراعي هندي، "شين هند". ويُعتقد بأن هذا المركب قد استخدمه خمسة قراصنة مشتبه فيهم كسفينة رئيسية في الهجوم على ناقلة نفط في خليج عدن. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤، لاذ ستة

قراصنة مسلحين، كانوا قد استولوا على مركب شراعي وأخذوا طاقمه رهائن، بالفرار من مكان الحادث بعد مشاهدتهم لدورية بحرية وطائرة استطلاع تابعتين لقوة الاتحاد الأوروبي البحرية.

٩ - وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أُفرج عن ١١ فردا من أفراد طاقم السفينة التجارية "البيدو" (MV Albedo) وهم من إيران وبنغلاديش وسري لانكا والهند، إلى المسؤولين في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في الصومال بعد ٢٨٨ ١ يوما من الأسر وتُقلوا جوا إلى كينيا، ثم أُعيدوا بعد ذلك إلى أوطانهم. وكانت السفينة محتجزة لدى قراصنة صوماليين مسلحين منذ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقد غرقت السفينة في جو سيئ بالقرب من السواحل الصومالية في تموز/يوليه ٢٠١٣ إثر عطل ميكانيكي، واحتجز القراصنة منذ ذلك الحين أفراد الطاقم الناجين رهائن على البرّ. ورحب ممثلي الخاص للصومال بالإفراج عن أفراد الطاقم الـ ١١، وأثنى على الجهود التي بذلها مكتب الأمم المتحدة والسلطات المحلية. وأهاب بكل من يحتجز البحارة المتبقين إلى الإفراج عنهم دون مزيد من التأخير. ولا تزال الجهود تُبذل في هذا الصدد.

١٠ - ووفّر برنامج دعم الرهائن التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، الممول من الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال، الدعم الطبي لأفراد طاقم سفينة الصيد ناهام ٣ (Naham 3) والسفينة التجارية برانتالاي (Prantalay 12). وحصل البرنامج على دليل مكاملة قيد الحياة لجميع الرهائن من سفينة الصيد برانتالاي ١٢ (Prantalay 12) وقام بإيصال الأدوية وبنود الرعاية. ووفقا لعملية الدروس المستخلصة التي طبقها المكتب على البرنامج، فإن الرهائن الباقين في الصومال يكونون عموما ضحايا قرصنة لسفن تعدّ حينها الاتصال بأصحابها وبالشركات المؤمّنة عليها. وأدى ذلك إلى وضع لم تعد فيه دول العلم ومالكو السفن وشركات التأمين مستعدة أو قادرة على حل الأزمة ولا تملك فيه الدول التي تحمل الأطقم جنسيتها ما يكفي من القدرة على الاستجابة. وفي بعض الحالات، أدى ذلك إلى وضع صار فيه البرنامج جهة الاتصال الوحيدة للرهائن والقراصنة والأسر. واقتضت ممارسة الدروس المستفادة إيجاد آلية تمويل مرنة من أجل التمويل الفوري للرحلات الجوية، والدعم الطبي والمعلومات البشرية في غضون مهلة قصيرة. وأشارت أيضا إلى أن الرهائن وأسْرهم غالبا ما يتعرضون أيضا إلى صعوبات مستمرة عندما لا يقوم أرباب العمل بصرف أجر بأثر رجعي للفترة التي كان فيها البحارة محتجزين كرهائن ولا بدعم احتياجاتهم الطبية بعد الإفراج عنهم التي غالبا ما تكون كبيرة. وسمح مجلس إدارة الصندوق الاستئماني، في اجتماعه الخامس عشر المعقود في

١٣ أيار/مايو ٢٠١٣، بتمويل مصروفات دعم الرهائن وتحريرهم وإعادةهم إلى أوطانهم في غضون مهلة قصيرة من تاريخ الإبلاغ الوارد من آلية التمويل المعجل.

١١ - وقدم الفريق العامل الثالث التابع لمجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال "المبادئ التوجيهية المؤقتة بشأن التدابير المتعلقة برعاية البحارة وأفراد أسرهم المتضررين من أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال" إلى المنظمة البحرية الدولية، حتى يمكن استخدامها كإطار مرجعي في معالجة رعاية البحارة المتضررين من القرصنة في مناطق أخرى من العالم. وفي حين أعربت لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية، في دورتها الثالثة والتسعين المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٤، عن تأييدها لأهداف مشروع المبادئ التوجيهية، فقد رأت أغلبية الوفود أن الأحكام هي أمر يُترك النظر فيه لمنظمة العمل الدولية لأن العديد من الجوانب يندرج ضمن اختصاص تلك المنظمة ويُعدُّ مكملًا لاتفاقية العمل البحري لعام ٢٠٠٦. وبناء على ذلك، أُحيلت المبادئ التوجيهية إلى منظمة العمل الدولية لاستعراضها واتخاذ ما يمكن من إجراءات بشأنها.

#### رابعا - الجهود التي يبذلها الصومال

١٢ - تيسر آلية التنسيق البحرية الإقليمية مشاركة حكومة الصومال الاتحادية والسلطات الإقليمية على المستوى التقني من أجل إيجاد حلّ بريّ للقرصنة، وبناء القدرات المؤسسية اللازمة لاستغلال الموارد البحرية للصومال استغلالًا كاملاً. وتقوم الآلية، بتمويلٍ من المملكة المتحدة، ومن خلال أفرقتها العاملة الثلاثة المعنية بالاستراتيجية البحرية والإطار القانوني ومصائد الأسماك، بتقديم الدعم لمراكز التنسيق الخاصة بمكافحة القرصنة في الحكومة الاتحادية، وفي كل منطقة من المناطق. وتجري حالياً مناقشات مع الحكومة الاتحادية والجهات المانحة بشأن آلية التمويل، والتمثيل المناسب لمراكز التنسيق. ويُعد التنسيق السليم فيما بين السلطات الصومالية بشأن استغلال الموارد البحرية أمراً ضرورياً لكفالة عدم ضياع الإيرادات الضخمة التي يمكن أن تدرها تلك الموارد للمساعدة على تحقيق الانتعاش الاقتصادي في البلد وتوفير سبل العيش اللازمة لمكافحة القرصنة وغيرها من الجرائم في المناطق الساحلية الصومالية.

١٣ - وقد تلقيت رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ من حكومة الصومال الاتحادية، تطلب فيها مساعدة تقنية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ (الاتفاقية)، ولا سيما الإدارة الفعالة للمساحات البحرية الصومالية وفقاً لأحكام القانون الدولي، بوسائل منها تعزيز الأطر التشريعية والإدارية الوطنية. وبعد إجراء مشاورات وثيقة مع مسؤولي الحكومة، أعدّ مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة مشروع مقترح

لبناء معارف وقدرات المشرعين والموظفين الفنيين الصوماليين فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية والاتفاقات ذات الصلة. وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠١٤، وافق مجلس إدارة الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال على تمويل المشروع.

١٤ - وأشرت من قبل إلى أن إعلان منطقة اقتصادية خالصة وفقا لأحكام الاتفاقية، مع اعتماد تشريعات تمكينية، سوف يوضح الأساس القانوني لحماية الحقوق السيادية للصومال فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وولايته على البيئة البحرية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أصدر رئيس الصومال إعلانا يحدد المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال بأنها تمتد إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي للصومال، مع جدول يحتوي على قائمة الإحداثيات الجغرافية للنقاط التي تعين حدود تلك المنطقة. وقد أحيل الإعلان والجدول إلى الأمانة العامة من أجل تعميمهما؛ ويمكن الاطلاع عليهما في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية. واعترضت دولة واحدة على القائمة.

١٥ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عقد المركز الإعلامي الصومالي لمكافحة القرصنة، وهو منظمة أهلية تتخذ من الصومال مقرا لها وتدعو إلى القضاء على القرصنة في المياه الصومالية والدولية، اجتماع مائدة مستديرة في مقديشو، ناقش فيها شبان موضوع القرصنة وما لها من آثار على الشعب الصومالي. واتفق المشاركون على أن القرصنة، إضافة إلى ما تشكّله من خطر على البحارة والبضائع، تشكّل أيضا خطرا على الشبان المغرّرين بهم لممارسة أعمال القرصنة، والذين غالبا ما ينتهي بهم الأمر صرعى في عرض البحر أو في غيابات السجن. وشدد المشاركون على أن زيادة التثقيف من الوالدين تمثل عاملا أساسيا في منع الشباب من الانخراط في القرصنة. وأوصوا بزيادة الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل القراصنة السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع. وأشاروا أيضا إلى أن زيادة توافر المعلومات عن الآثار الضارة للقرصنة قد أدت إلى تغييرات إيجابية في البؤر الساخنة السابقة للقرصنة.

## خامسا - التعاون الدولي

### ألف - فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال

١٦ - في الفترة من ١٠ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اجتمع في جيبوتي فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي ترأسه الولايات المتحدة. وشمل ذلك اللقاء الموسع الأول من نوعه اجتماعات ضمت الأفرقة العاملة الخمسة جميعها، وعددا من المناقشات المواضيعية المستقلة، والجلسة العامة الخامسة عشرة، والاجتماع الرابع عشر لمجلس

إدارة الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وتجدد الإشارة إلى أن هذه الجلسة العامة الأولى من نوعها في منطقة القرن الأفريقي شهدت مشاركة فعالة لحكومة الصومال الاتحادية والشركاء الإقليميين في جهود مكافحة القرصنة. واتفق المشاركون على أن الظروف الكامنة التي مكنت القرصنة من الانتشار لا تزال قائمة، رغم إحراز تقدم كبير في مكافحتها خلال العامين الماضيين. وأشاروا إلى أن الصومال ستظل بحاجة إلى مساعدة كبيرة في مجال بناء القدرات لضمان أن عصابات القرصنة لا تستطيع العودة إلى مستويات ذروتها. وشهدت الجلسة العامة الخامسة عشرة أيضا تولى الاتحاد الأوروبي الرئاسة لعام ٢٠١٤. وأعلن الرئيس إنشاء مشروع الدروس المستفادة، الذي ستضطلع به مجموعة تتألف من المعهد الدولي للسلام، وجامعة كارديف، و”مخيطات بلا قرصنة“، ومعهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية. وستقوم المجموعة بإنشاء وتعهد مستودع بيانات على الإنترنت لجمع الوثائق غير المحررة التي يقدمها المشاركون في فريق الاتصال، والتي تعكس وجهات نظرهم حول الجهود الدولية المبذولة منذ عام ٢٠٠٨ لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وإتاحة تلك الوثائق للباحثين والمحللين ومقرري السياسات.

١٧ - وأقر فريق الاتصال الوثيقة المتعلقة بالتراسل مع المجتمع الدولي التي قام بصياغتها الفريق العامل الرابع، وأكد من جديد أن حكومة الصومال الاتحادية ينبغي أن تقود جهود التراسل مع الصوماليين لمكافحة القرصنة، وأن على فريق الاتصال أن يدعم تلك السلطات لضمان اتساق رسائلها مع رسائل المجتمع الدولي. واتفق الفريق العامل الرابع على أنه قد أكمل مهمته، وإذ أشار إلى أهمية التراسل، أوصى بأن يضع رؤساء فريق الاتصال في المستقبل خطة استراتيجية سنوية للاتصالات.

١٨ - وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤، عقد فريق الاتصال جلسته العامة السادسة عشرة في نيويورك برئاسة الاتحاد الأوروبي. وخصصت هذه الجلسة لإحياء ذكرى الخبيرين القتيلين من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهما السيدان غوريسين وديفيز. واعتمد فريق الاتصال هدف عدم وقوع أي سفن أو بحارة على الإطلاق في أيدي القرصنة الصوماليين. وأيد سلسلة من التدابير لتبسيط هيكله وإجراءات عمله وصقلها، ليصبح أكثر استجابة للطلبات وأكثر تركيزا على الأداء وأكثر فعالية من حيث التكلفة، وزيادة المشاركة والتمثيل على الصعيد الإقليمي من خلال نظام لترتيبات التشارك في رئاسة الأفرقة العاملة التابعة للفريق. وسيعقد الفريق جلسته العامة السابعة عشرة في دبي، في الإمارات العربية المتحدة، في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٤، بالتزامن مع مؤتمر الإمارات

العربية المتحدة الرابع لمكافحة القرصنة. وسيمكّن الاجتماعان المجتمع الدولي من مناقشة سبل الحفاظ على الإنجازات التي حققها فريق الاتصال، والشراكة بين القطاعين العام والخاص في مكافحة القرصنة، والحلول التي يتم إيجادها على البر للتصدي للأسباب الجذرية للقرصنة.

١٩ - ونظر الفريق العامل الأول، برئاسة المملكة المتحدة، تنسيق الأنشطة البحرية لمكافحة القرصنة، والمشاركة الإقليمية، وتنسيق بناء القدرات وتبادل المعلومات من أجل التصدي للقرصنة قبالة سواحل الصومال. ووافق على أن المنظورات والملكية الإقليمية لها قيمتها في تطوير القدرات. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، تم تغيير اسم الفريق إلى "الفريق العامل المعني ببناء القدرات". وستشارك المملكة المتحدة ولجنة المحيط الهندي في رئاسته من الآن فصاعداً. وتم تغيير شكله إلى هيئة يجري في إطارها ممثلون لحكومة الصومال الاتحادية والسلطات الإقليمية لمكافحة القرصنة نقاشاً مع هيئات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي و"محيطات بلا قرصنة". وبمكّن هذا الشكل الصومال والمنطقة ككل من السيطرة على العملية. واتفق على أن الصومال والمنطقة والمجتمع الدولي يجب أن يركزوا أكثر على أنشطة بناء قدرات مكافحة القرصنة والاستفادة قدر الإمكان من المكاسب التي تحقّقها القوات البحرية. ولاحظ الفريق العامل أن الحكومة الاتحادية بصدد وضع استراتيجية للأمن البحري، تمثياً مع اتفاق الصومال، وهي استراتيجية تستند إلى الاستراتيجية الصومالية للموارد البحرية والأمن البحري والآلية الإقليمية للتنسيق البحري.

٢٠ - وعمل الفريق العامل الثاني، الذي ترأسه الدانمرك ويدعمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على ضمان أن يظل حبس القراصنة يمثل عنصراً هاماً على المدى الطويل في إجراءات مكافحة القرصنة. وساهم الفريق العامل في وضع مجموعة أدوات قانونية شاملة، ونماذج للمحاكمة ونقل السجناء، وفي إنشاء شبكات قانونية. وبما أن الفريق العامل الثاني أنجز مهمته الرئيسية بنجاح، فقد تم تحويله إلى "المنتدى القانوني"، الذي ستشارك في رئاسته موريشيوس والبرتغال. وسيتم الاحتفاظ بالشبكة القانونية كمنتدى افتراضي للخبراء القانونيين. وسيطلع المنتدى فريق الاتصال باستمرار على أحدث المعلومات القانونية ذات الصلة، وسيكون بمثابة منتدى لمناقشة التحديات القانونية الجديدة ومساعدة دول المنطقة في تنفيذ "مجموعة الأدوات القانونية" واستخدامها. وسينعقد المنتدى القانوني على أساس كل حالة على حدة، متى وإذا دعت الضرورة.

٢١ - وقدم الفريق العامل الثالث، برئاسة جمهورية كوريا، دعمه لجهود الدول والقطاع البحري والجماعات العمالية الرامية إلى حماية السفن من القرصنة قبالة سواحل الصومال. وأشار رئيس الفريق العامل إلى القلق الدائم الذي يساور بعض البلدان بشأن نطاق المنطقة

الشديدة الخطورة. وأصبح اسم الفريق الآن "الفريق العامل المعني بعمليات مكافحة القرصنة البحرية والتخفيف من مخاطرها"، وسيجمع بين قطاع النقل البحري والقوات البحرية ومنظمات البحارة وغيرها. وستشارك في رئاسة الفريق كل من اليابان وسيشيل والإمارات العربية المتحدة.

٢٢ - وواصل الفريق العامل الخامس عمله، برئاسة إيطاليا، لعرقلة المشاريع الإجرامية التي يديرها القراصنة على البر والتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالقرصنة البحرية. ودعا الفريق الدول إلى تكثيف الجهود الرامية للتحقيق مع ممالي القراصنة ومقاضاتهم، وأعرب عن دعمه للتعاون في مجال إنفاذ القانون الدولي لمحاكمة قادة القراصنة وممالي القراصنة، بطرق من بينها تعزيز تعاون الصومال في تيسير اعتقال زعماء عصابات القراصنة ومحاكمتهم. وسيواصل الفريق، الذي أصبح اسمه الآن "الفريق العامل المعني بتعطيل شبكات القراصنة على البر"، التركيز على التدفقات المالية وعلى تعقب زعماء عصابات القراصنة واعتقالهم. وسيسعى إلى اتخاذ طابع تقني وتشغيلي من خلال دمج خبرات محددة. وستركز خبرات إنفاذ القانون ضمن فرقة عمل مخصصة ومستقلة. وسيشارك في ترؤس الفريق إيطاليا ودولة من المنطقة.

باء - الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال

٢٣ - لا يزال الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي ترأسه إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة، يقدم المساعدة المالية لتوطيد سيادة القانون والقدرات القضائية والإصلاحية لدول المنطقة من أجل مكافحة إفلات القراصنة من العقاب. ويقدم الصندوق الاستئماني الدعم أيضا للأنشطة الأخرى ذات الصلة بتنفيذ أهداف فريق الاتصال في التصدي للقرصنة من جميع جوانبها. وتعطى الأولوية بصفة عامة لمشاريع تحسين نظامي السجون والقضاء، وتعزيز سيادة القانون من خلال التدريب وبناء القدرات، وإصلاح الإطار التشريعي في الصومال ودول المنطقة. وأشاد فريق الاتصال، في جلسته العامة السادسة عشرة، بالصندوق الاستئماني كآلية فعالة بالنظر إلى أنه يدعم مشاريع تنفذ في بيئة أمنية مضطربة.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع مجلس إدارة الصندوق الاستئماني مرتين ووافق على ١٢ مشروعاً تبلغ قيمتها ٤,٩ مليون دولار. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عقد مجلس الإدارة اجتماعه الرابع عشر في جيبوتي، وهو الاجتماع الأول من نوعه في هذه المنطقة، ووافق على أربعة مشاريع تبلغ قيمتها ١,٧ مليون دولار، منها

ثلاثة من مشاريع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وسيمكن المشروع الأول من مواصلة برنامج دعم الرهائن خلال فترة الأشهر الثمانية عشرة المقبلة. وسيقدم المشروع الثاني مجموعة من المساعدات لتعزيز قدرات سلطات إنفاذ القانون البحري في الصومال بحيث يمكنها أن تمارس سيطرتها على مياهها الإقليمية. ويهدف المشروع الثالث إلى إعادة تأهيل مركز الشرطة في جنوب غالكاوي، الذي يعد المركز الرئيسي للتحقيقات المتعلقة بمكافحة القرصنة في غالمودوغ. ووافق مجلس الإدارة أيضا على مشروع قدمته المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمكتب البحري الدولي، ومن شأنه أن يدعم استخلاص المعلومات من الرهائن المحتجزين سابقا لدى القرصنة الصوماليين، وذلك لمساندة تحقيقات إنفاذ القانون في إندونيسيا وسري لانكا والفلبين وفيت نام وماليزيا والهند.

٢٥ - وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠١٤، عقد مجلس الإدارة في اجتماعه الخامس عشر في نيويورك، ووافق على تخصيص ٣,٢ مليون دولار لثمانية مشاريع، وقرر تجديد موارد آلية التمويل المعجل لتجنب أي تعطيل للبرامج. وستكفل أربعة من مشاريع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سير العمليات وتعزيز الأمن في السجون في بوساسو وغاروي وهرجيسة، وتقديم الدعم إلى محكمة غاروي للجرائم الكبرى. وهناك ثلاثة مشاريع أخرى يضطلع بها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ستزيد الوعي بالمجال البحري وتنمي قدرات إنفاذ القانون في سيشيل، وتبني قدرات سلطات إنفاذ القانون والعاملين في مجال العدالة الجنائية في جمهورية ترازيا المتحدة، وتعزز إدارة شؤون الموظفين والموارد في برنامج دعم الرهائن. ووافق مجلس الإدارة أيضا على النحو المبين أعلاه، على مشروع قدمه مكتب الشؤون القانونية لبناء قدرات حكومة الصومال الاتحادية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك المتصلة بها. ولذلك أفرج عن التمويل المخصص لهذا المشروع في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وبدأ مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية إعداد السبل المفضية إلى ذلك في انتظار إشارة من الحكومة الاتحادية بشأن الجدول الزمني الممكن لإنجازه.

٢٦ - ووافق فريق الاتصال، في جلسته الخامسة عشرة، على مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، الذي يضم ممثلين للبلدان التالية: ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، سيشيل، الصومال، فرنسا، كينيا، المملكة المتحدة، النرويج/هولندا (مقعد مشترك)، الولايات المتحدة، اليابان. وفي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، نظم مكتب المخدرات والجريمة زيارة ميدانية لمانحي الصندوق الاستئماني إلى بونتلانند وصوماليلاند. وتمكن ممثلو الجهات المانحة من زيارة المشاريع في غاروي وبربرة وهرجيسة.

## جيم - التعاون الإقليمي

٢٧ - ولا يزال تنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن، التي تموّل وتدار عن طريق المنظمة البحرية الدولية، يحقق نتائج ملموسة في المجالات المواضيعية الأربعة التالية: تبادل المعلومات، والتدريب، والتشريعات الوطنية، وبناء القدرات. وتدير مراكز تبادل المعلومات الثلاثة المنشأة في صنعاء ومومباسا (كينيا) ودار السلام (جمهورية تنزانيا المتحدة) شبكة من مراكز التنسيق في جميع أنحاء المنطقة، بما فيها الصومال، وتقدم معلومات عن نشاط القرصنة وتحركات مراكب الداو الشراعية.

٢٨ - وأعدت حكومتا سيشيل والمملكة المتحدة تسمية المركز الإقليمي للملاحقة القضائية وتنسيق أعمال المخابرات لمكافحة القرصنة إلى مركز إنفاذ القانون الإقليمي المشترك لشؤون السلامة والأمن في البحار، مستخدمة الاسم المختصر (REFLECS-3) لزيادة توضيح مهمته الجديدة ذات الشعب الثلاث التالية: مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتحسين تبادل معلومات النقل البحري، وتنسيق برامج بناء القدرات المحلية والإقليمية. وبالعامل مع مجموعة من البلدان والمنظمات الدولية الشريكة، بما في ذلك مكتب المخدرات والجريمة، جمع هذا المركز معلومات عن زعماء عصابات القرصنة، وممولي أعمال القرصنة، والمساعدين عليها من أجل دعم ملاحقتهم قضائياً. ويقوم المركز والإنتربول حالياً بمناقشة اتفاقية تعاون ستمكنهما من تبادل المعلومات.

٢٩ - ووضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع جامعة سيشيل وخبراء من المركز، منهجاً دراسياً لأفراد الشرطة وخفر السواحل وغيرهم من ضباط إنفاذ القانون المشاركين في التحقيق في أعمال القرصنة والجرائم البحرية. وقد اعتمدت هيئة التأهيل في سيشيل هذه المادة الدراسية لإصدار الشهادات عليها في الجامعة، وهي أول مؤهل جامعي من نوعه يتم إعداده وتقديمه في المنطقة. ويعكف مكتب المخدرات والجريمة حالياً على إنشاء قدرات للتوعية بالمجال البحري في المركز.

٣٠ - وبدعم من النرويج، أنشأت مبادرة الإنتربول لاستغلال الأدلة أول فريق تحقيق إقليمي يضم كينيا وموريشيوس وسيشيل وجمهورية تنزانيا المتحدة. ويجتمع الفريق كل ثلاثة أشهر ويتبادل المعلومات والأدلة المتعلقة بالأهداف ذات القيمة العالية، بما في ذلك ممولو أفعال القرصنة ومنظموها.

## دال - الأنشطة البحرية قبالة سواحل الصومال

٣١ - واصلت البعثات البحرية الدولية الموفدة من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والقوات البحرية المشتركة، بالإضافة إلى بعثات مكافحة القرصنة الموفدة من عدة دول أعضاء، بما فيها الاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وجمهورية كوريا، والصين، والهند، واليابان ضمان الأمن في البحر، وحماية السفن، وإحباط هجمات القراصنة في خليج عدن، على النحو الذي يأذن به مجلس الأمن في قراره ٢١٢٥ (٢٠١٣).

٣٢ - وواصلت العملية التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، المسماة "أطلنطا"، ردع وإحباط أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال. وشملت العملية ما يصل إلى خمس سفن حربية وأربع طائرات وما يزيد على ١٠٠٠ فرد. فمُنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قامت أطلنطا بإحباط هجمتين للقراصنة ونقل خمسة أفراد يشتبه في كونهم قراصنة للمحاكمة في سيشيل. وهي تقدم الدعم أيضا إلى دول المنطقة في تطوير قدراتها على مكافحة القرصنة. ووفرت العملية حتى الآن الحماية لسفن برنامج الأغذية العالمي في ٢٧٥ مناسبة. ولم يهاجم القراصنة أي سفينة تحمل الإمدادات الغذائية للبرنامج منذ بدء العملية. ومن المرجح أن تمُدَّ ولايتها حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٣٣ - وواصلت عملية "درع المحيط"، التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إسهامها الهام في التدابير الدولية الرامية إلى مكافحة القرصنة قبالة القرن الأفريقي بنشر ما يصل إلى خمس سفن، وفي بعض الأحيان طائرة دورية بحرية. وتواصل العملية تنسيق أنشطتها على الصعيد التكتيكي مع جميع الجهات المعنية بمكافحة القرصنة. وفي أواخر عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤ على التوالي، شارك بلدان غير عضوين في منظمة الناتو، هما أوكرانيا ونيوزيلندا، في العملية لفترة محدودة. ومددت منظمة الناتو ولاية بعثتها الخاصة بمكافحة القرصنة حتى نهاية عام ٢٠١٦ وقررت الإبقاء على وجود مركز في المحيط الهندي خلال الفترات بين فصول الأمطار الموسمية. وواصل مركز الشحن التابع لمنظمة الناتو في المملكة المتحدة دعم النقل البحري التجاري في منطقة المحيط الهندي الشديدة الخطورة من خلال توفير المعلومات في الوقت المناسب.

٣٤ - وتقوم القوات البحرية المشتركة، وهي شراكة من قوى بحرية متعددة الجنسيات تضم ٣٠ دولة، بتشغيل ثلاث فرق عمل مشتركة. وتقوم فرقة العمل المشتركة ١٥١، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بإدارة الجهود التي تبذلها في مكافحة القرصنة البحرية المشتركة في خليج عدن، وبحر العرب، والمحيط الهندي، وحوض الصومال، والبحر الأحمر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت فرقة العمل

المشتركة ١٥١ تحت قيادة باكستان، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا؛ وستتولى تايلند قيادتها حتى نهاية عام ٢٠١٤. وتحافظ فرقة العمل على وجود جوي وبحري مستمر.

## سادسا - المسائل القانونية والقضائية، بما فيها الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان

٣٥ - تواصل الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية دعم الصومال ودول أخرى في المنطقة في جهودها الرامية إلى محاكمة الأفراد المشتبه في كونهم قراصنة ومعاقبة القراصنة المدانين، بمن فيهم ميسرو أعمالهم وممولوهم في البر، تمثيا مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويواصل برنامج مكافحة الجريمة البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم دول المنطقة التي تحاكم مرتكبي القرصنة، بما فيها جمهورية تنزانيا المتحدة، وسيشيل، وكينيا، وموريشيوس. وفي كينيا، حوكم ١٦٠ فردا مشتبه في كونهم قراصنة، بينما لا يزال ٤ آخرون قيد المحاكمة. وفي سيشيل، حوكم ١٣٣ شخصا، بينما لا يزال ١٤ شخصا قيد المحاكمة. وفي موريشيوس، لا يزال ١٢ فردا قيد المحاكمة. ولا يزال ١٥٥ شخصا آخرين ممن اشتبه في أنهم قراصنة ومن القراصنة المدانين قيد الاحتجاز في سيشيل وكينيا وموريشيوس.

٣٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١٤، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حلقة عمل بشأن الصياغة القانونية للقضاء والحامين من الصومال، عقدت في أديس أبابا. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن الخطوات المقبلة في عملية ضمان أن يكون للشرطة البحرية وخفر السواحل البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة أسس قانونية متينة.

٣٧ - وفي إطار برنامج نقل السجناء المدانين في جرائم القرصنة، أعيد ٩٦ قرصانا مدانا إلى بلدهم الصومال لقضاء مدة عقوبتهم بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وأعاد المكتب أربعين صوماليا معتقلين في ملديف إلى وطنهم. وكانوا قد احتجزوا للاشتباه في ضلوعهم في أعمال القرصنة، ولكن لم توجه لهم تهمة لأن ملديف لا تملك تشريعا بشأن هذه المسألة.

٣٨ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وقع الاتحاد الأوروبي أيضا اتفاقا تقنيا من أجل نقل المشتبه في ارتكابهم لأعمال قرصنة عن طريق سيشيل إلى دولة أخرى لغرض المحاكمة. وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقا لنقل السجناء مع جمهورية تنزانيا المتحدة يرمي إلى زيادة الدعم الإقليمي للمحاكمة على أعمال القرصنة.

٣٩ - وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤، افتُتح سجن يضم ٥٠٠ سرير في غاروي، في بونتلاندا، بُني في إطار برنامج مكافحة الجريمة البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وسيستقبل السجن نزلاء السجون المحلية، ولا سيما السجناء المدانين بالقرصنة ممن يقضون مدة عقوبتهم في البلدان المجاورة. وبإعادة القرصنة إلى الصومال، سينخفض عبء محاكمتهم واحتجازهم على دول المنطقة، كما سيتيح ذلك للسجناء قضاء مدة عقوبتهم بالقرب من أسرهم وداخل بيئتهم الثقافية. وتم بناء السجن من أجل توفير ظروف احتجاز إنسانية ومأمونة تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويوفر السجن بنية تحتية ومرافق للصرف الصحي أفضل، ودعمًا طبيًا للسجناء والموظفين، وبرامج تثقيفية للسجناء، وبرامج للتدريب المهني في مجالات من قبيل البناء، والحياسة، والنجارة، وصناعة الطوب. وجرى التركيز بقوة على تدريب وتوجيه موظفي السجن، من أجل كفالة إدارة السجن وفقا لأفضل الممارسات في مجال تحقيق العدالة الجنائية. وتفوق الظروف الأمنية للسجن، باعتباره مرفقا ذا درجة عالية من الأمن، أي مؤسسة من نوعه في المنطقة.

٤٠ - وأُهمى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تشييد جناح جديد من أجل ٤٠ نزيلة في السجن في بوساسو، في بونتلاندا. ولا يزال تشييد جناح آخر من أجل ٢٠٠ نزيل جاريا. وتم أيضا بناء مقصورة بوابة ومستودع للأسلحة جديدين. ويؤدي السجن المركزي في هرجيسة، في "صوماليلاند"، مهامه كاملة بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يوفر أيضا موجه سجون من أجل العمليات الحيوية، بما في ذلك توفير التدريب لموظفي السجون والتدريب المهني للسجناء.

٤١ - وفي ليلة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، شن مقاتلون من حركة الشباب هجوما مميتا على السجن في بوساسو. وكان المكتب المعني بالمخدرات والجريمة قد أعاد من قبل بناء أجزاء كبيرة من السجن باستخدام أموال من الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال. وعيّن مستشار سجون تابع للمكتب في بوساسو للمساعدة في إدارة شؤون القرصنة المدانين البالغ عددهم ٤٩ الذين جرى نقلهم من سيشيل، ولإدخال تحسينات أوسع على تشغيل السجن. ومن المفجع أن نائب قائد الحرس وأحد الحراس قد قُتلا في الهجوم، بينما أصيب القائد ومشرفٌ بجروح. وألحق المهاجمون أضرارا جسيمة ببوابة السجن الرئيسية، وجزء من الجدران الخارجية المحيطة بالسجن، والأسلاك الشائكة على الجدران المحيطة به، وشاحنة السجن الوحيدة الخاصة بنقل السجناء. وقتل موظفو السجن وقوات أمن بونتلاندا المهاجمين بشجاعة وتمكنوا من الحيلولة دون

الاستيلاء على السجن وإمكانية فرار عناصر من حركة الشباب، بمن فيهم خبير في الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومنسق للهجمات الانتحارية بالقنابل، والقراصنة المسجونين وغيرهم.

٤٢ - ونظم معهد الأمم المتحدة الأفريقي لبحوث الجريمة والعدالة، بناء على طلب الفريق العامل الثاني التابع لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، وبدعم من حكومة إيطاليا، اجتماعين لفريق الخبراء العامل غير الرسمي في عام ٢٠١٣ من أجل صياغة مجموعة من المبادئ التوجيهية، والمعايير والممارسات الفضلى فيما يتعلق باستخدام أفراد الأمن المسلحين المتعاقد معهم من شركات خاصة على متن السفن التجارية، وذلك كي تستخدمها شركات القطاع الخاص والحكومات المهتمة. وقُدّم تقرير فريق الخبراء العامل غير الرسمي إلى الفريق العامل الثاني في كوبنهاغن في نيسان/أبريل، وفي جيبوتي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٤٣ - وفي أعقاب نشر المواصفة المتاحة للعموم رقم ٢٨٠٠٧ الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس بشأن المبادئ التوجيهية لشركات الأمن البحري الخاصة التي تقدم أفراد الأمن المسلحين المتعاقد معهم من شركات خاصة على متن السفن، يمكن الآن التصريح بامتنال شركة أمن بحري خاصة باتباع هذا المعيار الطوعي من أجل تيسير التنفيذ الدولي الموحد. وقامت عدة هيئات وطنية بالفعل بإعطاء شهادات لشركات الأمن البحري الخاصة التي تستخدم المواصفة ٢٨٠٠٧ وستواصل القيام بذلك.

## سابعاً - بناء القدرات ودعم إجراءات المحاكمات المتعلقة بالقرصنة في المنطقة

٤٤ - من المهم للدول أن تضع التشريعات الوطنية اللازمة لتجريم القرصنة، وفقاً للقانون الدولي، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي هذا الصدد، شجعت الجمعية العامة، في قرارها ٧٠/٦٨، شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، والمنظمة البحرية الدولية، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، على مواصلة التعاون بغية مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على تطوير قوانينها الوطنية المتعلقة بالقرصنة.

٤٥ - وساعدت المنظمة البحرية الدولية، في إطار شراكة مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، على وضع تشريعات بحرية صومالية من أجل دعم قدرات إنفاذ القانون البحري. وأجرت المنظمة البحرية ما يزيد عن ٣٥ دورة وحلقة عمل من أجل ٨٠٠ مسؤول، بمن فيهم مسؤولون في البحرية الصومالية، لمعالجة مشاكل القرصنة باستخدام برنامج التدريب الإقليمي السنوي الذي وضعه المركز الإقليمي للتدريب في جيبوتي. وتم تزويد جمهورية تنزانيا المتحدة وسانت كيتيا ونيون وموزامبيق أو مجري تزويدهم بنظم للمراقبة البحرية الساحلية ونظم اتصالات، لتوفير "صورة مشتركة" للمجال البحري.

٤٦ - ويقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالاشتراك مع أستراليا، دورات تدريبية متخصصة للمهنيين من الشرطة، والادعاء العام، والمحاكم، والسجون في مجال مكافحة القرصنة والجريمة البحرية، مع تعليم أكاديمي عالي المستوى وشهادات معترف بها للمشاركين الذين يكون تقييمهم إيجابيا. ولا يزال المكتب يقدم الدعم الطويل الأجل الرامي إلى جعل الجهود التي تبذلها الدول المعنية من أجل محاكمة مرتكبي الجرائم البحرية مستدامة ذاتيا، دون الحاجة إلى المزيد من التوجيه من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

٤٧ - وفي عام ٢٠١٣، ساهمت المملكة المتحدة بمبلغ ٢,٥٨ مليون جنيه استرليني في برنامج مكافحة القرصنة التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة من أجل دعم تشييد وإصلاح مرافق السجون في بونتلاندا و "صوماليلاند" وتوفير الخبرة في التوجيه في هذه السجون إلى جانب تطوير قدرات المحاكم والادعاء في تلك المناطق. ويستخدم بعض الأموال أيضا لتمويل تطوير قدرات المحاكم والسجون في بلدان في المنطقة، بما في ذلك في سيشيل وموريشيوس. وتمت المساهمة بمبلغ إضافي قدره ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني في برنامج للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لإنشاء مرفق جديد آمن في جنوب ووسط الصومال للمدعين العامين، ومحامي الدفاع، والقضاة، سيحوي أماكن إقامة للموظفين أثناء المحاكمات، ومرفقا طبيا، ومركز تدريب. وسوف يساعد ذلك على تيسير ترتيبات الحبس الاحتياطي للمجرمين الشديدي الخطورة ومحاكمتهم والتعامل معهم بعد إدانتهم، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٤، قدمت المملكة المتحدة مساهمة قدرها مليون جنيه استرليني إضافي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة للمساعدة في زيادة تطوير القدرات البحرية في الصومال.

٤٨ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، قام الاتحاد الأوروبي بتمديد ولاية بعثة بناء القدرات البحرية ومبادرتها في منطقة القرن الأفريقي، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتقدم المبادرة المشورة والتوجيه والتدريب للقوات البحرية في جمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وسيشيل والصومال. وأجرت المبادرة تدريبا لموظفي خفر السواحل من بونتلاندا، غالمودوغ، و "صوماليلاند" في جيبوتي. ويواصل كل من المنظمة البحرية الدولية، ومبادرة الاتحاد الأوروبي، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، دعم الجهود التي تبذلها السلطات الصومالية لصياغة مشروع قانون خفر السواحل، وسن مجموعة كاملة من قوانين مكافحة القرصنة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد طلبت حكومة الصومال الاتحادية المساعدة التقنية والمالية من أجل تجديد أكاديميتها لتدريب خفر السواحل. ومن شأن هذه التدابير، متى نُفذت، أن تسهم كثيرا في تعزيز قدرة الصومال

على القيام بعمليات مكافحة القرصنة قبالة ساحله. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، فتحت مبادرة الاتحاد الأوروبي مكتبا ميدانيا في هرجيسة، من أجل العمل جنبا إلى جنب مع سلطات "صوماليلاند" على إعداد وإدارة برامج لتقديم التوجيه والمشورة والتدريب في مجال الأمن والإدارة البحريين.

٤٩ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أطلق الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برنامجا لدعم الأمن البحري، يعرف باسم البرنامج الإقليمي للأمن البحري. ويسعى هذا البرنامج، الذي تبلغ تكلفته خمسة ملايين دولار، إلى التصدي للجريمة البحرية في المحيط الهندي بما في ذلك القرصنة، وتهريب المخدرات، وتهريب الأسلحة، والاتجار بالبشر، والصيد غير المشروع، والتلوث البحري.

٥٠ - ويجري القيام بتحقيقات جنائية معقدة في أعمال القرصنة والشبكات الإجرامية الضالعة في القرصنة مع التركيز على زعماء القراصنة، والممولين، والمنظمين. وتواصل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية تقديم الدعم لبلداتها الأعضاء والقوات البحرية من خلال استخدام قاعدة بياناتها العالمية الخاصة بالقرصنة البحرية، التي تحوي الآن ما يزيد على ٤١ ٠٠٠ كيان، بما في ذلك البيانات الناتجة عن القبض على محمد عبدي حسن ومحمد عدن. وارتفعت كثيرا عمليات اطلاع البلدان الأعضاء على قاعدة البيانات وطلباتها المتعلقة بالمنتجات التحليلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥١ - وواصلت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بناء قدرة البلدان المتضررة من القرصنة البحرية من خلال مشروع وكالة إنفاذ القانون في الطرق البحرية الحيوية الذي يموله الاتحاد الأوروبي ومبادرة استخلاص الأدلة. واستفاد من هذين البرنامجين حتى الآن ما مجموعه ٤١٠ من موظفي إنفاذ القانون، وستة مدعين من سبعة بلدان، معظمهم من شرق أفريقيا.

٥٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي رسميا الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا حتى عام ٢٠٥٠. وأكد المؤتمر الأهمية الجغرافية - الاستراتيجية للبحار والمحيطات في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لأفريقيا والمكانة البالغة الأهمية التي تحتلها في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتحقيقا لهذه الغاية، شدد المؤتمر على أهمية تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدارة مناطقها الاقتصادية الخالصة ودعا الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية إلى وضع واعتماد استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة، والسطو المسلح، وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة المرتكبة في البحر تمشيا مع الاستراتيجية.

## ثامنا - دعم بناء القدرات الإقليمية على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة

٥٣ - يواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن طريق البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب التابع له، تقديم الدعم لبناء القدرات الإقليمية على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالقرصنة وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، نشرت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي، دراسة مشتركة تحت عنوان 'آثار القرصنة: تعقب التدفقات المالية غير المشروعة من أنشطة القرصنة قبالة القرن الأفريقي'، ركزت على إثيوبيا، وجيبوتي، وسيشيل، والصومال، وكينيا. وقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مرشدا إلى جيبوتي من أجل بناء القدرة التنفيذية لوحدة الاستخبارات المالية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، نظم المكتب ثلاث حلقات عمل لتوعية الموظفين ومقدمي خدمات تحويل الأموال أو النقود في الصومال، بما في ذلك في بونتلاندا و"صوماليلاند". وعقب ذلك، قام المصرف المركزي الصومالي بتحديث استثمارته الخاصة بتسجيل خدمات تحويل النقود أو الأموال. ويواصل المكتب تعاونه مع رابطة الخدمات المالية الصومالية التي تتخذ من المملكة المتحدة مقرا لها، والتي تروج بين أعضائها إيلاء العناية الواجبة للعملاء وتدابير أخرى لمنع غسل الأموال. ونظرا إلى أن خدمات تحويل الأموال أو النقود معرضة بشكل كبير لخطر استغلالها من جانب المجرمين، وعملا على تعطيل التدفقات المالية غير المشروعة من القرصنة، نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضا حلقتي عمل عن خدمات تحويل الأموال أو النقود في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٤، على التوالي. وبناء على طلب البنك المركزي الصومالي، أعد المكتب مشروع لائحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقدم هذا المشروع إلى البنك في آب/أغسطس ٢٠١٤.

٥٤ - وتواصل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) دعمها للجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء فيها، لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة عن طريق عدة مبادرات تشمل إنشاء أول فريق تحقيق إقليمي مشترك، وتنظيم مؤتمر في أيار/مايو ٢٠١٤، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، حول موضوع "مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر - تعقب مسار الأموال وملاحقة شبكات الجرائم البحرية ومنظمي هذه الجرائم". وقام نحو ١٣٠ مشاركا من أوروبا وشرق أفريقيا وغرب أفريقيا بمناقشة مواضيع شملت كسر دورات الأموال المتعلقة بالقرصنة، والأطر القانونية والمؤسسية اللازمة من أجل مكافحة الجرائم المالية، والتعاون وإدارة الحدود على الصعيد الإقليمي، والشراكات بين القطاعين العام

والخاص من أجل مكافحة غسل الأموال، وتعزيز التعاون لمكافحة التدفقات غير المشروعة من القرصنة البحرية. وعلاوة على ذلك نظمت الإنتربول، في أيار/مايو ٢٠١٤، أول اجتماع لفريق عامل من الخبراء بشأن التفتيش والحجز والمصادرة، وإدارة وإعادة الأصول المكتسبة بصورة غير مشروعة من جانب جماعات الجريمة المنظمة. وضم الاجتماع، الذي عقد في روما، ١٣٠ خبيراً من ٥٠ بلداً، بما في ذلك خبراء من شرق أفريقيا وغرب أفريقيا.

## تاسعا - معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة قبالة سواحل الصومال

٥٥ - واصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مساعدة الدول الأعضاء في التصدي للأعمال غير المشروعة وغير المبلغ عنها في مجالات صيد الأسماك وتعزيز تنوع أسباب المعيشة. ولا يقتصر التأثير الضار للقرصنة على تأثيرها المباشر على الصيد من خلال اختطاف سفن الصيد لكي تستخدم في مهاجمة السفن، بل يشمل أيضاً تأثيرها غير المباشر في عرقلة عمليات الصيد، والتقليل من إيرادات التراخيص. وفي هذا السياق، قدمت منظمة الأغذية والزراعة الدعم إلى الصومال في مجال توطيد إدارتها لمصائد الأسماك، وتحسين سبل كسب الرزق وتنويعها بالنسبة لصيادي الأسماك والمجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من القرصنة.

٥٦ - وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤، دشنت منظمة الأغذية والزراعة وسلطات بونتلاندا، على متن سفينة من سفن القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي، أول قاعدة بيانات للصيادين الصوماليين تهدف إلى تحسين إدارة مصائد الأسماك في المحيط الهندي وخليج عدن. وأنشئت قاعدة البيانات بتمويل من الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال، ونفذتها وزارة مصائد الأسماك والموارد البحرية في بونتلاندا بمساعدة تقنية من منظمة الأغذية والزراعة. وحتى الآن، جرى تسجيل أكثر من ٦٠٠ ٣ صياد - أي أكثر من نصف مجموع صيادي الأسماك في بونتلاندا الذي يقدر بأنه يبلغ ٦٥٠٠ صياد - وذلك باستخدام نظام الاستدلال الحيوي الذي يعرف كلاً منهم تعريفاً فريداً بصمات الأصابع والملامح الجسدية. وتمثل قاعدة البيانات خطوة أولى نحو تيسير وصول صيادي الأسماك بصورة أفضل إلى سبل كسب عيشهم، في الوقت الذي يتيح فيه للوجود البحري الدولي التعرف على هوياتهم والتأكد منها. وتسمح قاعدة البيانات، التي تملكها الوزارة، بإجراء أول تحليل مفصل لأنشطة الصيد في بونتلاندا منذ أكثر من عقدين من الزمن.

٥٧ - وتقدم منظمة الأغذية والزراعة أيضاً الدعم التقني والقانوني إلى حكومة الصومال الاتحادية من أجل تيسير اعتماد إطار قانوني متين لمصائد الأسماك، بما في ذلك إنشاء هيئة اتحادية صومالية لمصائد الأسماك، تحت إشراف وزارة مصائد الأسماك والموارد البحرية.

وسيمكن إنشاء الهيئة في الصومال من الاستفادة من رسوم التراخيص التي تصدر لسفن صيد التونة التي ترفع أعلاما أجنبية، وبالقيام على نحو فعال بمهام الرصد والمراقبة والإشراف المتعلقة بمياهها. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة الدعم التقني إلى الصومال من أجل الوفاء بالتزاماتها، بوصفها أحدث الأطراف المتعاقدة في لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي، التي تشمل المساهمة في استدامة موارد سمك التونة.

٥٨ - وفي بونتلاندا، بدأت عملية إصلاح الطريق الذي يربط وسط المدينة بسوق السمك الذي أعيد تصميمه في إيل. وسيجري هناك تركيب جهاز من المحمدات ذات الأرفف بحلول نهاية عام ٢٠١٤، الأمر الذي سيحسن نوعية المنتجات، ويسر تصدير المصيد عالي القيمة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أتمت منظمة الأغذية والزراعة بناء سوق السمك، ومصنع الثلج، والرصيف العائم في بوساسو، وأكملت تدريب الجهات المعنية المحلية على إدارة المرافق. ومن المقرر إجراء المزيد من الأعمال المتعلقة بالبنى التحتية في بوساسو، وغالكايو. بمنطقة مدج، من أجل تحسين إدارة سلسلة التبريد وتعزيز القدرة على استيعاب حصيلة الصيد. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت منظمة الأغذية والزراعة في أعمال إصلاح رصيف الميناء في بربرة، كما بدأت عملية استطلاع إمكانية تجريف ميناء مصائد بربرة وتوسيعه. وشرعت أيضا في تنفيذ خطط لإصلاح مواقع تلقي كميات الأسماك المصيدة وأسواق السمك في كيسمايو.

٥٩ - وتقوم منظمة الأغذية والزراعة باستحداث تصميمات جديدة للسفن، بما في ذلك السفن المنخفضة التأثير على المصائد، وبدعم قدرات بناء الزوارق من أجل المساعدة على تحقيق أفضل جودة ممكنة للمصيد، مع الحد في الوقت نفسه من تكاليف التشغيل. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التصميمات الجديدة التي تتسم بالموثوقية والصلاحية للإبحار إلى التخفيف من آثار انخفاض كميات توافر الأسماك أثناء فترة الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، بإتاحتها رحلات أقصر لاستهداف الأرصد المتاح. وسيؤدي تحسين ممارسات معالجة الأسماك بعد صيدها والجهود المبذولة للتسويق والقيمة المضافة الجديدة للأسماك المنخفضة إلى تحسين فرص إدراج الدخل للشباب في القرى الساحلية النائية.

## عاشرا - الملاحظات

٦٠ - أرحب بالمكانسب الكبيرة التي حققها الصومال والمجتمع الدولي في مجال التصدي للقرصنة قبالة سواحل الصومال. غير أني لا أزال أشعر بالقلق من احتمال عودة القرصنة على نطاق واسع، إذا لم يستمر الدعم الذي يقدمه الوجود البحري الدولي وتدابير الحماية الذاتية التي اعتمدها صناعة النقل البحري. وعلى الرغم من تواصل بذل الجهود لبناء القدرات على

الشواطئ، فإنها لم تحقق حتى الآن أثرا دائما ومستداما. وأنا أهيب بالمجتمع الدولي زيادة الدعم الذي يقدمه للجهود الصومالية في مجال الحوكمة وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية. وينبغي أن يترجم النجاح في البحر إلى تطوير لـ "الاقتصاد الأزرق" في الصومال، وبالتالي تسخير الإمكانيات الاقتصادية للمحيطات.

٦١ - ويؤدي ضعف الحوكمة والافتقار إلى هياكل قوية للإدارة والعدالة والتحديات الأمنية الخطيرة في الصومال إلى توفير ظروف مواتية للشبكات الإجرامية كي تحتجز السفن وملاحيتها رهائن بهدف الحصول على فدية. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، ينبغي على الحكومة الاتحادية أن تضاعف الجهود الرامية إلى توفير ما يحتاجه الناس أكثر من أي شيء آخر، ألا وهو تحسين الحوكمة والأمن والخدمات الأساسية. ويتطلب هذا المسعى الصعب دعما دوليا قويا ومستمرًا لأولويات بناء السلام وبناء الدولة المبنية في اتفاق الصومال. وسيؤدي تنفيذ البرامج البديلة لكسب الرزق التي تستهدف المجتمع المحلي، والوصول إلى الأسواق، وإنشاء الطرق والبنى التحتية الخاصة بالقطاع البحري التي تشجع المصائد والتجارة عن طريق المساعدة الإنمائية، إلى تحسين استدامة المكاسب التي تحققت في مجال مكافحة القرصنة. وتظل منظومة الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ملتزمين بدعم الحكومة الاتحادية للصومال وشعبها، عن طريق تقديم المساعدة فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة وبناء المؤسسات وبناء السلام على المدى الطويل.

٦٢ - ومن الضروري بذل جهود إضافية من أجل قياس أثر القرصنة على سكان الصومال عموما. ويلزم على وجه الخصوص، التوصل إلى فهم وتقييم أفضل للبعد الجنساني في أعمال القرصنة، وكيفية تأثيرها على المرأة الصومالية. ويساورني القلق إزاء تقارير عن استغلال جنسي لنساء وفتيات في المناطق التي يسيطر عليها القراصنة، وأثر القرصنة على مسائل من قبيل الزواج المبكر. وأدعو إلى بذل جهود إضافية من أجل ضمان إشراك المرأة وسماع رأيها في سياق الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة، وضمان مراعاة الحلول للاعتبارات الجنسانية.

٦٣ - ويتطلب تحقيق الأمن طويل الأجل قبالة السواحل الصومالية ترسيخه أولا على الشواطئ. وستكون إعادة بناء قدرات الصومال في مجالي القضاء والأمن البحري هي العنصر الأشد أهمية وصعوبة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة القرصنة، ولكنها عنصر لا غنى عنه من أجل استدامتها. وسيمثل وضع استراتيجية تركز على دعم إصلاح قطاع الأمن في الصومال، وإنشاء هيكل أمني إقليمي بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مثل لجنة المحيط الهندي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة

الإثباتية للجنوب الأفريقي، عاملاً حاسماً في الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن في مجال مكافحة القرصنة.

٦٤ - وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء قدرات الصومال في مجال تسيير الدوريات البحرية بالتنسيق مع الجهود الأخرى المبذولة لبناء القدرات. وسيؤدي تقديم الدعم إلى الصومال في حراسة مناطقها الساحلية والدفاع عنها إلى الحد من عدد الملاذات الآمنة التي يمكن أن يستخدمها القراصنة لإرساء السفن المختطفة، وبالتالي إلى إعاقة القرصنة.

٦٥ - وتعتبر محاكمة الأفراد المشتبه في ضلوعهم في القرصنة ومعاقبة القراصنة المدانين وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أمراً لا غنى عنه من أجل ردع الأشخاص الذين يفكرون في ارتكاب أعمال القرصنة في المستقبل، فهي تبرهن أنه لا يمكنهم الإفلات من العقاب على ما يقومون به من أعمال. وستواصل الأمم المتحدة تعزيز قدرات الصومال وغيرها من الدول في المنطقة على محاكمة الأشخاص المشتبه في ضلوعهم في القرصنة، ومعاقبة المدانين منهم، وفقاً للمعايير الدولية. ويجب أن يشمل هذا ردع وقمع تمويل القرصنة وغسل الأموال المدفوعة كفدية.

٦٦ - وأحث السلطات الصومالية على سنّ كل التشريعات المتصلة بالموضوع لتسهيل ملاحقة الأشخاص المشتبه في ضلوعهم في القرصنة، وحبس القراصنة المدانين في البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها السلطات الصومالية لمقاضاة الأشخاص المشتبه في ضلوعهم في القرصنة ومعاقبتهم وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويعتبر التقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان أمراً أساسياً من أجل مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، بما في ذلك القرصنة البحرية. وأرحب بالجهود التي تبذلها الدول لكفالة حصول المشتبه فيهم على محاكمة عادلة وظروف سجن إنسانية وآمنة، تمثياً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٦٧ - وأجدد دعوتي إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الملاحين الأبرياء المحتجزين كرهائن في الصومال، لكي يتمكنوا من الانضمام إلى أسرهم. وأدعو السلطات الصومالية وجميع الجهات المعنية إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى الإفراج الفوري عن الرهائن.

٦٨ - وقد كان قتل خبيرين من اللجنة المعنية بالمخدرات والجريمة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أثناء قيامهما ببعثة لمكافحة القرصنة في الصومال، تذكيراً رصينا بالمخاطر التي تواجه الأمم المتحدة في عملها على تحسين حياة الآخرين. وإنني أدين بأشد العبارات الاعتداءات المشينة التي تستهدف أناساً يقدمون الدعم إلى الشعب الصومالي في مكافحة

الجريمة المنظمة التي تعرقل تنمية بلده. والأمم المتحدة ملتزمة، على الرغم من المخاطر، بمواصلة دعم الجهود التي يبذلها شعب الصومال وحكومته من أجل القضاء على القرصنة.

٦٩ - وأود أن أشيد بفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، والقوات البحرية الدولية، لما يقومون به من أعمال. ذلك أن التراجع المستمر في أعمال القرصنة يعزى إلى حد كبير إلى ما يبذلونه من جهود ويقدمونه من دعم وتنسيق. ويظل استمرار التعاون الدولي والدعم الذي تقدمه القوات البحرية أمراً له أهمية حيوية لمواصلة قمع شبكات الجريمة المنظمة التي تستهدف السفن التجارية. وستظل الطرق البحرية في غرب المحيط الهندي معرضة للخطر، إلى أن يتم تفكيك هذه الشبكات الإجرامية.